



قرار

اللجنة العليا للانتخابات

رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٥

بفتح باب الترشح وبإجراءات الترشح لعضوية مجلس النواب ٢٠١٥

اللجنة العليا للانتخابات

- بعد الاطلاع على الدستور؛

• وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقرار بقانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ المعدل بالقرار بقانون رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٥؛

• وعلى قانون مجلس النواب الصادر بالقرار بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ المعدل بالقرار بقانون رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٥؛

• وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٣٢) لسنة ٢٠١٥ بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات؛

• وعلى قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٠١٥ بفتح باب الترشح وبإجراءات الترشح لعضوية مجلس النواب؛

• وعلى قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٦٥) لسنة ٢٠١٥ بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب ٢٠١٥؛

• وعلى موافقة اللجنة العليا للانتخابات.

قررت

(المادة الأولى)

يُفتح باب تقديم طلبات الترشح لعضوية مجلس النواب بالنسبة للمرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات لمدة (إثنى عشر يوماً) اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/٩/١ و حتى يوم السبت الموافق ٢٠١٥/٩/١٢، ويبدأ تقديم الطلبات يومياً من الساعة التاسعة صباحاً وينتهي الساعة الخامسة مساءً، عدا اليوم الأخير فيكون حتى الساعة الثانية بعد الظهر.



(المادة الثانية)

تجرى إجراءات الترشح في مواعيدها وفقاً لما يرد بهذا القرار، وقرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٦٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن الجدول الزمني لعملية الانتخاب الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣، ويراعي الإلتزام بتاريخ بدء وانتهاء الدعاية الانتخابية لكل مرحلة من مرحلتي انتخاب مجلس النواب، ويحظر في غير المواعيد المحددة إجراء الدعاية الانتخابية بأية وسيلة.

(المادة الثالثة)

يراعي توافر شروط الترشح وإتباع الإجراءات التالية للترشح لعضوية مجلس النواب

.٢٠١٥

شروط الترشح

وفقاً للمادة الثامنة من قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤

يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس النواب :

- ١ - أن يكون مصرياً متمتعاً بالجنسية المصرية وبحقوقه المدنية والسياسية،
- ٢ - أن يكون مدرجاً بقاعدة بيانات الناخبين بأى من محافظات الجمهورية، وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب حذف أو رفع قيده طبقاً للقانون المنظم لذلك ،
- ٣ - ألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية ،
- ٤ - أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي على الأقل ،
- ٥ - أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية، أو أعفى من أدائها قانونا.



إجراءات الترشح

أولاً: طلبات الترشح :-

- تقديم طلبات الترشح :

أ- بالنسبة لنظام الفردي :-

يقدم طلب الترشح لعضوية مجلس النواب من طالب الترشح كتابة على النموذج المعد لذلك إلى لجنة إنتخابات المحافظة التي يختارها للترشح بإحدى دوائرها خلال المدة التي حدتها اللجنة العليا للإنتخابات .

ويسرى ذلك على المترشحين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية .

ويجوز أن يقدم طلب الترشح بواسطة وكيل عن المترشح وتنسب الوكالة بمحرر رسمي مصدق عليه من جهة التوثيق المختصة (توکيل خاص) ، ويرفق هذا المحرر الرسمي بالطلب عند تقديمها ، وتنسب شخصية الوكيل بما يكون لديه من أوراق رسمية (بطاقة الرقم القومي أو أي مستند رسمي ممهور ببصمة خاتم شعار الجمهورية ويحمل الرقم القومي) .

ب- بالنسبة لنظام القوائم :-

يقدم طلب الترشح لعضوية مجلس النواب في الدوائر المخصصة للانتخاب بنظام القوائم كتابة على النموذج المعد لذلك على النحو التالي :-

- دائرة قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا ومقرها مديرية أمن القاهرة إلى لجنة انتخابات المحافظة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

- دائرة قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد ومقرها مديرية أمن الجيزة إلى لجنة انتخابات المحافظة بمحكمة الجيزة الابتدائية .



- دائرة قطاع شرق الدلتا ومقرها مديرية أمن الشرقية إلى لجنة انتخابات المحافظة
بمحكمة الزقازيق الابتدائية .

- دائرة قطاع غرب الدلتا ومقرها مديرية أمن الإسكندرية إلى لجنة انتخابات المحافظة
بمحكمة الإسكندرية الابتدائية .

ويجب أن يكون لكل قائمة إنتخابية ممثل قانوني من خارج القائمة سواء كانت تتضمن مترشحى حزب واحد أو أكثر أو كانت مشكلة من مترشحين مستقلين غير منتمين لأحزاب أو كانت تجمع بينهم، وتبثت شخصية الممثل القانوني بما يكون لديه من أوراق رسمية (بطاقة الرقم القومي أو أي مستند رسمي ممهور بخاتم شعار الجمهورية ويحمل الرقم القومي).
ويشترط في ممثل القائمة أن يكون مقيداً بقاعدة بيانات الناخبين .

يبثت التمثيل القانوني لقائمة الحزب الواحد بخطاب معتمد من رئيس الحزب موضحاً به اسم ممثل قائمته، وأن للأخير وحده حق التعديل في القائمة .

وفي حالة القوائم المستقلة أو القوائم التي تضم أكثر من حزب يثبت التمثيل القانوني بمحرر رسمي أو أكثر من جميع المترشحين الأصليين والاحتياطيين بالقائمة أو من وكلائهم الرسميين ومصدقاً عليه من جهة التوثيق المختصة، وثبتت به أن لممثل القائمة وحده حق التعديل في القائمة.

• و يقدم ممثل القائمة طلب الترشح كتابة على النموذج المعد لذلك مرفقاً به كشف بأسماء المترشحين الأصليين لقائمة وصفاتهم وكشف آخر بأسماء المترشحين الاحتياطيين لها وصفاتهم . ويجب أن تتضمن كل قائمة إنتخابية عدداً من المترشحين يساوى العدد المطلوب إنتخابه في الدائرة وعددًا من الاحتياطيين مساوياً له وإذا توافر لمترشح أكثر من صفة من الصفات السابقة، فلا يعتد إلا بالصفة التي ترشح على أساسها في القائمة .



وفي جميع الأحوال يجب أن يتتوفر في المترشحين الإحتياطيين ذات الإعداد والصفات المشار إليها .

يحدد المترشح الدائرة التي يترشح فيها . ولا يجوز لأحد أن يجمع بين الترشح في دائرتين بالنظام الفردي، أو في قائمة انتخابية وعلى مقعد فردي، أو في أكثر من قائمة انتخابية ، فإن جمع بين أي منهما يعتد بالترشح الأخير بحسب الثابت في السجل المخصص لذلك .

يسدد المترشح إلى خزينة المحكمة الابتدائية قيمة تأمين الترشح المشار إليه في المادة العاشرة من قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ وهو :-

- مبلغ ٣٠٠٠ جنيه قيمة التأمين للمترشح بالنظام الفردي .
- مبلغ ٦٠٠٠ جنيه قيمة تأمين لقائمة المخصص لها ١٥ مقعداً .
- مبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه قيمة تأمين لقائمة المخصص لها ٤٥ مقعداً .

ونظل خزائن المحاكم مفتوحة لتلقى تأمينات الترشح حتى نهاية الساعات المحددة لتقديم طلبات الترشح .

- المستندات المطلوبة مع طلب الترشح :-

١- بيان يتضمن السيرة الذاتية للمترشح وبصفة خاصة خبراته العلمية والعملية على النموذج المعد لذلك .

(سوف يتم عرض نموذج السيرة الذاتية للمترشحين على موقع اللجنة الإلكتروني "www.elections.eg")

٢- صحيفة الحالة الجنائية لطالب الترشح .

٣- شهادة موقعة من رئيس الحزب وممهورة بخاتم الحزب إذا كان المترشح منتميا إلى حزب، واسم هذا الحزب، أو إقرار يفيد الترشح مستقلاً.

٤- إقرار ذمة مالية له ولزوجه وأولاده الفCSR.



- ٥- الشهادة الدراسية الحاصل عليها على ألا تقل عن شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وفي حالة الأخيرة يقدم المترشح شهادة من مديرية التربية والتعليم المختصة بإتمامه مرحلة التعليم الأساسي آنذاك.
- ٦- شهادة تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية، أو ما يفيد الإعفاء من أدائها طبقاً للقانون.
(ولا يعتبر التهرب من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية لأى سبب من الأسباب بمثابة الإعفاء قانوناً من أدانها).
- ٧- إيصال إيداع مبلغ التأمين خزانة المحكمة الابتدائية المختصة.
- ٨- شهادة ميلاد المترشح وصورة بطاقة الرقم القومي.
- ٩- شهادة رسمية من المحكمة الابتدائية بالمحافظة التي يقع في نطاقها محل الإقامة تفيد أن طالب الترشح مقيد بقاعدة بيانات الناخبين وأنه لم يطرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقاً للقانون الخاص بذلك.
- ١٠- **(أ) إذا كان المترشح من الفلاحين** فعليه أن يقدم إقراراً بذلك مصحوباً بما يؤيد هذه الصفة من مستندات تدل على أن الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي لمدة عشر سنوات على الأقل سابقة على ترشحه لعضوية مجلس النواب، وأنه مقيم في الريف، ولا تتجاوز حيازته الزراعية هو وزوجه وأولاده القصر ملكاً أو إيجاراً أكثر من عشرة أفدنة .
(ب) وإذا كان المترشح من العمال فعليه أن يقدم إقراراً بذلك مصحوباً بما يؤيد هذه الصفة من مستندات تدل على أنه يعتمد بصفة رئيسية على دخله بسبب عمله اليدوي، وليس منضماً إلى نقابة مهنية أو مقيداً في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العليا، ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا، وكذلك من بدأ حياته عملاً وحصل على مؤهل عال، وفي الحالتين يجب لاعتبار الشخص عملاً أن يكون مقيداً في نقابة عمالية .



ويقدم إثباتاً لما تقدم :-

- ١- شهادة من النقابة العمالية والإتحاد الذي تتبعه تفيد قيد العامل وتاريخ قيده و موقفه من سداد إشتراكه بانتظام .
- ٢- بالنسبة للعملة غير المنتظمة، يقدم العامل شهادة من مكتب التأمينات الإجتماعية تفيد أنه مؤمن عليه لدى صاحب عمل أو أكثر، ومدة التأمين.
- ٣- شهادة بيان حالة وظيفية من جهة العمل تبين تاريخ إلتحاق العامل به، وما إذا كان مستمراً بالخدمة أو محلاً إلى المعاش .

(ج) **إذا كان المرشح من الشباب** فيجب أن يقدم صورة بطاقة الرقم القومي أو أصل

شهادة ميلاد ممكنة لإثبات بلوغه سن خمس وعشرين سنة ميلادية في يوم فتح باب الترشح وأنه لم يبلغ الخامسة والثلاثين سنة في التاريخ ذاته، وإن تجاوز هذا السن فيما بعد طوال مدة عضويته .

(د) **إذا كان المرشح من المواطنين ذوى الإعاقة** فعليه أن يتقدم بتقرير طبي صادر من

الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة بوزارة الصحة يتضمن ما يفيد أن إعاقته لا تمنعه من القيام ب مباشرة حقوقه المدنية والسياسية .

(ه) **إذا كان المرشح مصرياً مقيماً في الخارج** فعليه أن يقدم إقراراً بذلك مصحوباً بما

يؤيد هذه الصفة من مستندات تدل على أنه جعل إقامته العادلة خارج مصر بصفة دائمة، بأن حصل على إذن بالإقامة الدائمة في دولة أجنبية أو أقام بالخارج مدة لا تقل عن عشر سنوات سابقة على تاريخ فتح باب الترشح، ولا يعتبر مقيماً في الخارج الدارس أو المعار أو المنتدب في الخارج .



(و) إذا كان المترشح من الفئات الأخرى فعليه أن يقدم إقراراً يفيد بترشحه ضمن الفئات

الأخرى وأنه يتحمل المسئولية القانونية حال تغيير الصفة المترشح عليها وفقاً للمادة السادسة من القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن مجلس النواب .

(تنص المادة السادسة على أنه "يُشترط لاستمرار العضوية بمجلس النواب أن يظل العضو محتفظاً بالصفة التي تم انتخابه على أساسها، فإن فقد هذه الصفة، أو إذا غير انتماءه الحزبي المنتخب على أساسه أو أصبح مستقلاً، أو صار المستقل حزبياً؛ تسقط عنه العضوية بقرار من مجلس النواب بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس . وفي جميع الأحوال لا تسقط عضوية المرأة إلا إذا غيرت انتماءها الحزبي أو المستقل الذي انتخبته على أساسه").

١١ - شهادة رسمية تفيد قبول الإستقالة إذا كان طالب الترشح من القوات المسلحة أو الشرطة أو

المخابرات العامة أو الرقابة الإدارية أو أعضاء الجهات أو الهيئات القضائية أو الوزراء أو نوابهم أو المحافظين أو نوابهم أو رؤساء أو أعضاء الهيئات المستقلة أو الأجهزة الرقابية .

١٢ - أن يقدم طالب الترشح وممثل القائمة ما يفيد فتح حساب مستقل للدعاية الانتخابية بالعملة المحلية في أحد بنكين، الأهلي، مصر، أو بأحد مكاتب البريد لإيداع ما يتلقاه من التبرعات النقدية وما يخصصه من أمواله، ولزيادة في القيمة النقدية للتبرعات العينية، وذلك وفقاً للشروط والإجراءات المبينة بقرار اللجنة العليا للانتخابات في هذا الشأن .

١٣ - يقدم ممثل القائمة طالبة الترشح، بعد تقديم أوراق ترشحها إلى لجنة المحافظة، بطلب في اليوم التالي إلى اللجنة العليا للانتخابات يحدد فيه الرمز الانتخابي الذي يطلب تخصيصه لها، ويقدم طالب الترشح في النظام الفردي، ضمن أوراق الترشح، طلباً إلى لجنة انتخابات المحافظة يحدد فيه الرمز الانتخابي الذي يطلب تخصيصه له .

ويرجع في تفصيل قواعد تخصيص الرموز الانتخابية إلى قرار اللجنة العليا للانتخابات في هذا الشأن .



ويقدم الممثل القانوني للقائمة ذات المستندات بالنسبة للمترشحين الاحتياطيين، وأيضاً سند تمثيله القانوني .

... هذا وتعتبر جميع الأوراق والمستندات التي تقدم أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات.

- الإجراءات التي تتولاها لجنة إنتخابات المحافظة بالنسبة لطلبات الترشح :

- يقدم طلب الترشح على النموذج المعد لذلك للسيد القاضي رئيس لجنة إنتخابات المحافظة، المشكلة بقرار من اللجنة العليا للانتخابات .
- يثبت السيد القاضي رئيس لجنة إنتخابات المحافظة على كل طلب تاريخ وساعة تقديمها ويحيله إلى الموظف المختص الذي يحرر عنه إيصالاً على النموذج المعد لذلك موضحاً به البيانات وعدد المستندات بعد مراجعتها ويسلمه إلى مقدم الطلب بعد اعتماده .
- تقييد طلبات الترشح بالسجلين المعددين لذلك والمخصص أحدهما للنظام الفردي والأخر لنظام القوائم ويدون فيما أسماء طالبي الترشح في النظامين مرتبين بأسبقية ورود طلباتهم، ويعرض هذان السجلان يومياً على السيد القاضي رئيس لجنة إنتخابات المحافظة لمراجعتهما على دفتر الإيصالات ... ثم يوقع عليهما بعد آخر طلب تم قيده مع إثبات عدد طلبات النظام الفردي التي قدمت في هذا اليوم بالأرقام والحرروف في السجل الخاص بالنظام الفردي ... وعدد القوائم التي قدمت للترشح في هذا اليوم بالأرقام والحرروف في السجل الخاص بنظام القوائم .



- يخصص لكل طالب ترشح في دوائر النظام الفردي ملف يوضع فيه الطلب والمستندات المقدمة منه ويكتب على وجه الملف اسم طالب الترشح - تاريخ تقديم الطلب - عدد المستندات المودعة بالملف - الدائرة الانتخابية المترشح فيها .
- يخصص لكل قائمة حافظة ملفات يوضع فيها المستندات المقدمة من كل طالب ترشح بالقائمة.
- وترسل لجنة المحافظة طلبات والمستندات التي تلقتها أولاً بأول إلى لجنة فحص طلبات الترشح .

ثانياً: فحص طلبات الترشح وإعداد كشوف المرشحين وعرضها والطعون المتعلقة بها :

- فحص طلبات الترشح :

تتولى فحص طلبات الترشح والبت في صفة المترشح والتأكيد من شروط الترشح- من واقع المستندات التي يقدمها - وإعداد كشوف المرشحين، لجنة أو أكثر في كل محافظة هي لجنة فحص طلبات الترشح والبت في صفة المترشح، ويصدر بتشكيلها قرار من اللجنة العليا للانتخابات. تقوم اللجنة بفحص المستندات وتدقيقها وتبت في انتفاء طالبي الترشح في النظام الفردي لأحزاب أو كونهم مستقلين. كما تفحص المستندات المقدمة من كافة طالبي الترشح الأصليين والاحتياطيين للقوائم وتبت في صفات طالبي الترشح.

وعتمد اللجنة بالمستندات التي سبق تقديمها إليها وما زالت تحتفظ بها ضمن أوراق المترشحين السابقين المقبولين منها في النظام الفردي ونظام القوائم بعد التأكيد من شروط الترشح . ويكتفي بتقديم طلب من المترشح السابق أو ممثل القائمة يبدي فيه رغبته في الترشح من جديد وتحسب أسبقية التقديم من تاريخ وساعة تقديمها . وفي جميع الأحوال يجب تقديم إفادة من البنك أو مكتب البريد المعنى بإستمرار فتح الحساب المستقل المخصص للدعاية الانتخابية، وذلك قبل انتهاء فترة الترشح .



- إعداد كشوف المرشحين:

تعد لجنة فحص طلبات الترشح والبت في صفة المترشح بعد انتهاء فترة الترشح وفي خلال المدة المحددة لها في الجدول الزمني كشفاً مستقلاً بأسماء المرشحين بالنظام الفردي الذين قبلت أوراقهم متضمناً الانتماء الحزبي – إن كان – أو كونه مستقلاً.

كما تعد اللجنة المذكورة كشفاً آخرأ بأسماء المرشحين ضمن القوائم يتضمن اسم القائمة والصفة التي ثبتت لكل مترشح فيها، وانتمائه الحزبي – إن كان – أو كونه مستقلاً .
وذلك على النموذجين المعدين لذلك لكل من النظام الفردي ونظام القوائم، موقعاً عليهمما من رئيس اللجنة وأعضائها وبالترتيب حسب أسبقية التقدم للترشح .
ويتم تخصيص الرموز وفقاً للقواعد المبينة بقرار اللجنة العليا في هذا الشأن .

- عرض كشوف الناخبين :

يعرض في مقر لجنة المحافظة بطريقة ظاهرة بعد انتهاء فترة فحص الطلبات وتحديد المقبولين، كشافان معدان بمعرفة لجنة فحص طلبات الترشح والبت في صفة المترشح، لمن قبلت أوراق ترشحهم، ويستمر عرض الكشفين للأيام الثلاثة التالية، كما يعرض الكشافان أمام مقار المحاكم الإبتدائية ، وترسل لجنة المحافظة نسخة من الكشفين إلى اللجنة العليا للانتخابات، لتتشير خلال الميعاد ذاته أسماء المرشحين كل في دائرة الانتخابية في صحيفتين يوميتين واسعتي الإنتشار .

- الطعن:

لكل من تقدم للترشح ولم يرد اسمه بأي من كشفي المرشحين المقبولين أن يطعن على قرار لجنة فحص طلبات الترشح والبت في الصفة بعدم إدراج اسمه، كما يكون لكل مترشح الطعن على قرار اللجنة بإدراج اسم أي من المرشحين أو إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم



غيره من المترشحين في الكشف المدرج فيه اسمه ولممثل القائمة أن يمارس حق الطعن المشار إليه لطالب الترشح المنتهي للقائمة ولم يدرج اسمه في أي من الكشفين.

تقدم تلك الطعون إلى محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ عرض كشفي مترشحي النظام الفردي ونظام القوائم المقبولين.

وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعون خلال مدة أقصاها خمسة أيام، ولا يجوز وقف تنفيذ حكمها ولو تم الاستشكال في تنفيذه أمام أية جهة إلا إذا قررت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا وقف التنفيذ.

وبعد الفصل في الطعون – إن وجدت – تنشر لجنة إنتخابات المحافظة كشفاً نهائياً بأسماء المترشحين في كل من النظام الفردي ونظام القوائم على النموذج المعهود لذلك أمام مقار المحاكم الابتدائية ولجان انتخابات المحافظات.

ثالثاً : التنازل عن الترشح :

• وفقاً للمادة العشرين من قانون مجلس النواب رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ ...
لكل مترشح أن يتنازل عن الترشح بإعلان على يد محضر أو بأي وسيلة رسمية أخرى ترى اللجنة العليا للانتخابات الأخذ بها، إلى لجنة إنتخابات المحافظة قبل يوم الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل ويثبت التنازل أمام اسمه في كشف المترشحين في الدائرة، وذلك وفقاً للجدول الزمني لعملية الانتخاب .

رابعاً : الإخطار بأسماء المترشحين والمتنازلين عن الترشح :

• تقوم لجنة إنتخابات المحافظة في آخر كل يوم من أيام الترشح بإخطار اللجنة العليا للانتخابات بكشفين :



- الأول** : يتضمن أسماء طالبي الترشح على مقاعد النظام الفردي على النموذج المعد لذلك .
- الثاني** : يتضمن أسماء طالبي الترشح من القوائم ، على النموذج المعد لذلك .
- مع بيان مهنتهم أو صناعتهم وكذلك بيان صفة المترشح إن كان مسيحياً أو عاماً أو فلاحاً أو شاباً أو ذي إعاقة أو مقيماً في الخارج أو من الفئات الأخرى وانتدائه الحزبي أو كونه مستقلاً .
- وفي حالة عدم تقديم أحد للترشح في أي يوم فترة قبول طلبات الترشح تخطر اللجنة العليا للإنتخابات أيضاً بما يفيد ذلك .
 - كما تقوم لجنة إنتخابات المحافظة بإخطار اللجنة العليا للإنتخابات عقب إنتهاء فترة فحص طلبات الترشح وتحديد المقبولين – بكشفين :
 - الأول: كشف بأسماء المترشحين لمقاعد النظام الفردي والانتدائه الحزبي لكل منهم أو كونه مستقلاً.
 - الثاني: كشف بأسماء القوائم متضمنة المترشحين الأصليين والاحتياطيين على أن تتضمن الصفة والرمز الانتخابي والانتدائه الحزبي لكل منهم أو كونه مستقلاً.
 - وتقوم لجنة إنتخابات المحافظة بإخطار اللجنة العليا للإنتخابات عقب إنتهاء فترة الفصل في الطعون أمام محكمة القضاء الإداري – بكشفين :
 - الأول : كشف بأسماء المترشحين النهائية على مقاعد النظام الفردي .
 - الثاني : كشف بأسماء القوائم النهائية وأسماء مترشحيها الأصليين والاحتياطيين في كل قائمة.